Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1): 332-357
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.17

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

The role of Activating Government Internal Auditing using IA-CM in Public Financial Risk Management Under Financial Pressures

A field study of a sample of government institutions in Duhok Governorate*

Tureen Nabeel Abdulrahman(1), Prof. Dr. Muhammad H.A. Alshujairi(2)
University of Duhok(1), Aliraqia University(2)
(1) Toren.mezory@uod.ac (2) Mohammad.alshujairy@aliraqia.edu.iq

Key words:
Capability Model, risk management, financial pressures.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	05 ***Mar***. 2025
Accepted	17 ***Mar***. 2025
Avaliabble online	30 ***Jun***. 2025

©2025 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e.mail cae.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding author:
Tureen Nabeel Abdulrahman
University of Duhok

Abstract:
This study aims to investigate the impact of activating government internal auditing through the Capability Model in public financial risk management in an unstable economic environment fraught by crises and financial pressures. to achieve the study objectives a survey was conducted to collect the opinions of a sample of professional in fields auditing senior management and financial departments and academics in city of Duhok through a questionnaire prepared for this purpose, it were analyzed using some statistical measures, to test the study hypothesis ,inferential statistics were employed and the study concluded with several key findings, most notably governments can use the capability model to determine the effectiveness level of internal audit performance and identify its strengths and weaknesses based on this assessment a supervisory plan can be developed for each level ,Additionally, internal audit effectiveness plays an important role in the implementation and continuous assessment of public financial risk management ,as well as in monitoring its performance at all stages of execution. The study recommended many recommendations, it's important for government institutions to adopt an effective regulatory framework that protects their resources, improves performance, achieves, and enhances citizens trust, especially in exceptional circumstances. and advocated for the establishment of specialized risk management units within government institutions in the Kurdistan Region.

*The research is extracted from a doctoral dissertation of the Second researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1): 332-357
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.17

دور تفعيل التدقيق الداخلي الحكومي باستخدام نموذج القدرة في إدارة مخاطر المالية العامة في ظل الضغوط المالية

دراسة ميدانية في عينة من المؤسسات الحكومية في محافظة دهوك*

م.م. تورين نبيل عبدالرحمن
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة دهوك
Toren.mezory@uod.ac

أ.د. محمد حويش علاوي الشجيري
كلية الإدارة والاقتصاد -الجامعة العراقية
Mohammad.alshujairy@aliraqia.edu.iq

المستخلص

يسعى البحث إلى بيان تأثير تفعيل التدقيق الداخلي الحكومي باستخدام نموذج القدرة في إدارة مخاطر المالية العامة في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة ومحفوفة بالأزمات والضغوط المالية، ولتحقيق أهداف البحث تم استطلاع آراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في مجال التدقيق والادارة العليا، وإدارات مالية في محافظة دهوك من خلال استمارة استبيان أعدت لهذا الغرض تم تحليلها من خلال بعض مقاييس الاحصائية، ولاختبار فرضية البحث تم استخدام منهج الاحصاء الاستدلالي وتوصل البحث لمجموعة من الاستنتاجات من أبرزها تتمكن الحكومات بواسطة نموذج القدرة تحديد مستوى فاعلية أداء التدقيق الداخلي، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها ويتم بموجبها وضع خطة عمل رقابية لكل مستوى، ولفاعلية التدقيق الداخلي دور بارز في تنفيذ إدارة مخاطر المالية العامة وتقييمها بشكل مستمر ومتابعة أدائها في كل مراحل التنفيذ. وبناءً على الاستنتاجات التي توصل لها البحث تم تقديم مجموعة مقترحات من أبرزها ضرورة تبني المؤسسات الحكومية لإطار تنظيمي ورقابي فعال يعمل على حماية مواردها وتحسين أدائها وتحقيق أهدافها وتعزيز ثقة المواطنين بها خاصة في ظل الظروف الاستثنائية، ضرورة وجود وحدة إدارية مختصة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسات الحكومية في إقليم كوردستان مختصة بإدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، المخاطر، الضغوط المالية.

المقدمة:

تُعد الأزمات المالية أحد أبرز مسببات الضغوط المالية التي تواجه المؤسسات الاقتصادية المختلفة ومنها الحكومية على وجه الخصوص. ونظرا لتوالي الأزمات العالمية المختلفة، ونمو تأثيراتها السلبية والكبيرة على المجتمعات، مما دعى المنظمات الاقتصادية والمهنية الدولية الى حث الحكومات باستمرار على تفعيل دورها من خلال اجهزتها الادارية المختصة في متابعة وإدارة المخاطر بشكل عام والمخاطر المالية على وجه الخصوص، التي تعرضت لها الدول والتي يمكن أن تتعرض لها مستقبلا (www.imf.org.2020). يعد التدقيق الداخلي في المؤسسات الحكومية الجهاز الاداري الأنسب والأكثر تأهيلا لدعم أداء مستقر في ظل الضغوط المالية انطلاقا من المفهوم الحديث للتدقيق الداخلي الذي يؤكد على الدور الاستشاري للتدقيق الداخلي فضلا عن دوره في تقييم ومتابعة إدارة المخاطر(Hagen et al; 2018) . يواجه التدقيق الداخلي الحكومي في ظل الضغوط المختلفة العديد من العقبات التي تعيق قيامه بتقديم خدماته على أتم وجه في مساعدة إدارة المخاطر، من أبرزها ضعف كفاءته وفاعليته. لذا فقد حرصت المنظمات المهنية ومنها معهد المدققين الداخليين على إصدار ما يسمى بنموذج القدرة **I**nternal **A**uditing – **C**apability **M**odel الذي يتم بموجبه تقييم وإعادة تنظيم وتفعيل التدقيق الداخلي الحكومي بشكل دوري ليواكب جميع الظروف

* البحث مستل من أطروحة دكتوراه للباحث الأول.

وذلك من خلال ستة مجاميع وخمس مستويات تحدد فاعليته وكذلك تحدد نقاط الخلل وآلية معالجتها (Rahaya et al., 2020)، بناءا عليه تم تقسيم هذا البحث الى ثلاثة أقسام الاول منهجية االبحث والقسم الثاني يتضمن العرض النظري لمتغيرات البحث والعلاقة بينهم والقسم الثالث يتضمن الجانب التطبيقي للبحث.

اولا: منهجية البحث

مشكلة البحث:

تعرضت المؤسسات الحكومية في اغلبية الدول لمخاطر مالية كبيرة نتيجة الحروب وجائحة كورونا والتي ألزمت الحكومات ببذل جهوداً كبيرة للتخفيف من حدة هذه المخاطر (OECD: 2020) ومتابعتها ومراقبة مواردها المالية وذلك من خلال الوحدات الادارية المختصة خاصة في ظل الظروف الغير المستقرة، يرى كل من (Hagen et al; 2018) و(IIA, 2020) بأن التدقيق الداخلي هو الجهاز الأنسب والاكثر تأهيلا لدعم اداء مستقر في ظل الضغوط المالية والبيئة المحفوفة بالمخاطر. كما توصلت دراسة كل من (بن شروده، 2016) (بوخروبة، 2015) إلى أن المدقق الداخلي يمتلك دوراً بارزاً في إدارة المخاطر المالية وتفعيلها من خلال أبعاد مختلفة منها مدى الالتزام بالتعليمات واللوائح التي تساعد الادارة في دعم ادارة المخاطر وتقييمها ومدى الاستجابة لهذه المخاطر. لم تسلم المؤسسات الحكومية في بيئة إقليم كوردستان من الأزمات المالية التي توالت بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والصحية وما أفرزته من ضغوط مالية كبيرة (خاصة بعد الحرب ضد الإرهاب وجائحة كورونا). مما جعل هذه المؤسسات تتعرض للعديد من المخاطر المالية التي انعكست في توقف العديد من الأنشطة والمشاريع والتفرغ بكل إمكانياتها للوقوف بوجه أثار ومخاطر هذه الضغوط. كما وساهم غياب الادرات المتخصصة بإدارة مخاطر المالية العامة في ضعف قدرة هذه المؤسسات في مواجهة والحد من أثار هذه الضغوط المالية. ومن هذا المنطلق يمكننا بلورة مشكلة البحث من خلال التساؤل الاتي، **ماهي انعكاسات تفعيل التدقيق الداخلي الحكومي باستخدام نموذج القدرة في دعم إدارة مخاطر المالية العامة في ظل الضغوط المالية في المؤسسات الحكومية؟**

هدف البحث:

يسعى البحث الى:

1. بيان ماهية نموذج القدرة وماهي مكوناته.
2. بيان ضرورة تفعيل التدقيق الداخلي الحكومي من خلال تبني نموذج القدرة الصادر من معهد المدققين الداخليين.
3. بيان دور تفعيل التدقيق الداخلي الحكومي في تقييم ومتابعة أداء إدارة المخاطر وخاصة المخاطر المالية وتساند الادارة العليا وادارة المخاطر في كافة مراحلها في مواجهة الضغوط المالية والتخفيف من حدة اثارها من خلال أدواره الحديثة اضافة إلى أدواره التقليدية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية عينة البحث والمتمثلة بالمؤسسات الحكومية والتي ترتبط بشكل مباشر بأفراد المجتمع كافة، الذين يأملون بتوفير الرفاهية لهم من عينة الدراسة من خلال الخدمات المقدمة من قبلهم. نتيجة توالي الازمات المالية وتعرض هذه المؤسسات لضغوط مالية استوجب وجود جهاز رقابي فعال يتابع اداء هذه المؤسسات.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1): 332-357
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.17

فرضية البحث:

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة الفرضية االبحث: **هناك علاقة وتأثير ذو دلالة احصائية لتفعيل التدقيق الداخلي الحكومي باستخدام نموذج القدرة في إدارة مخاطر المالية العامة في ظل الضغوط المالية.**

منهج الدراسة وادوات جمع البيانات:

يتبنى البحث المنهج الوصفي في إطار عرض وتحليل متغيراته والعلاقة بينهم بالاستناد الى الدراسات النظرية المختلفة من كتب ودوريات ومواقع الكترونية، فيما يخص الجانب التطبيقي يعتمد البحث المنهج الوصفي الكمي الاحصائي بالاعتماد على استمارة الاستبيان كاداة لجمع البيانات في عينة من المؤسسات الحكومية في محافظة دهوك.

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة: تتمثل الحدود الزمانية بسنة 2024، فيما تتمثل الحدود المكانية بعينة من المؤسسات الحكومية في محافظة دهوك.

أنموذج البحث:

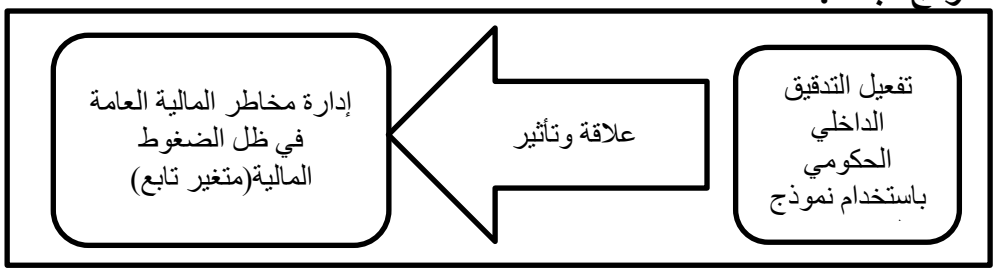

الشكل رقم (1) انموذج البحث

المصدر: من إعداد الباحثين.

دراسات سابقة:

1. دراسة (Rensburg, 2014):

Internal Audit Capability: A public Sector Case Study

هدفت الدراسة الى بيان واقع وظيفة التدقيق الداخلي في القطاع العام في جنوب افريقيا وكذلك بيان تطبيق الية تفعيلها، بالاعتماد على استطلاع اراء الموظفين الحكوميين من خلال استمارة الاستبيان وإجراء المقابلات بهدف معرفة مدى إمكانية تطبيق النموذج. توصلت الدراسة الى إن الوحدات الحكومية في جنوب افريقيا لا تمتلك الكفاءة اللازمة لتفعيل التدقيق الداخلي الحكومي، فيما اوصت الدراسة بضرورة تطبيق النموذج كونه يضيف قيمة للوحدات الحكومية من خلال تفعيل التدقيق الداخلي وزيادة قدرته في تحقيق اهداف المؤسسة.

2. دراسة (Boniface, 2016):

Financial Risks Management in Public Sector Organizations

سعت هذه الدراسة الى بيان واقع ادارة مخاطر المالية العامة في عينة الدراسة بهدف تحديد اهم الاستراتيجيات والممارسات التي تعمل على تفعيل هذه الادارة وايضا تحديد اهم المعيقات والتحديات التي تعيق عملية تطوير وتعزيز ادارة مخاطر المالية العامة. ولغرض اختبار فرضيات الدراسة تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي من خلال استعراض مجموعة من الدراسات والكتب المتعلقة بمتغيرات الدراسة ومقارنتها بالواقع العملي لإدارة مخاطر المالية العامة في جنوب افريقيا. توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من اهمها ان واقع ادارة مخاطر المالية العامة في عينة الدراسة يعاني من

ضعف وعدم كفاءة لا يتناسب مع الظروف التي تحيط بالمؤسسات على الرغم من وجودها وامتلاكها للأطر والهيكل التنظيمي لهذه الادارة الا انها لا تمتلك الخبرات والكفاءات التي تمكنها من اداء وظيفتها بالشكل المطلوب وايضا استنتجت الدراسة ان ضعف ادائها يعود لضعف اداء وظيفة التدقيق الداخلي وضعف التزام المدراء واصحاب المسؤوليات في عينة الدراسة بالقوانين والسياسات الخاصة بهذه الادارة.

3. دراسة (Ojo, 2019):

Internal Audit and Risk Management in Nigeria's Public Sector

هدفت هذه الدراسة الى بيان العلاقة بين كل من التدقيق الداخلي الحكومي وبين إدارة المخاطر تم استخدام استمارة الاستبيان تتضمن مجموعة تساؤلات حول كيفية مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر والتعامل مع المخاطر التي يتعرض لها القطاع العام توصلت الدراسة لمجوعة من النتائج من أهمها إن للتدقيق الداخلي الفعال تأثير ذو دلالة إحصائية موجبة على إدارة المخاطر المالية في مؤسسات القطاع العام بشكل فعال باعتبار إن إدارة المخاطر تعتبر من اهم الوظائف الحديثة للتدقيق الداخلي ولكي يتمكن موظفي التدقيق الداخلي في القطاع العام بممارسة وظائفهم على الوجه المطلوب يجب أن يتمتعوا بالاستقلالية والشفافية والموضوعية والخبرات والكفاءات العالية وهذا يتحقق من خلال تفعيل هذه الوظيفة ومتابعة تحديثها لتواكب متطلبات البيئة التي تتواجد فيها.

ثانيا: الجانب النظري

المحور الاول: تفعيل التدقيق الداخلي الحكومي باستخدام نموذج القدرة:

تعد القدرات التنظيمية هي النقطة الأساسية لتفعيل الوظائف وتحسين أداء المؤسسات ويقصد بالقدرة بأنها الإمكانيات أو الجودة التي يجب أن تحققها أو تمتلكها المؤسسات الاقتصادية بهدف تحسين وتطوير أدائها (Suhanda, 2018: 1) أما القدرات التنظيمية فيقصد بها مدى قدرة المؤسسة على ترسيخ مواردها المادية والبشرية بغية الوصول للأهداف المرسومة (Inan & Bititci, 2015: 312). أما في سياق التدقيق الداخلي الحكومي فيقصد بالقدرة الصفات الضرورية التي يجب أن تتوافر في عملية التدقيق الداخلي لكي تكون قادرة ومؤهلة لتلبية متطلبات الجهات المستفيدة (Rensburg, 2014: 75).

إن سبب زيادة الاهتمام بتطوير التدقيق الداخلي في القطاع الحكومي يكمن في التطورات التي تشهدها البيئة الاقتصادية التي تنتمي، فضلا عن المشاكل السياسية والاقتصادية والبيئية وهذا ما عرض العديد من هذه المؤسسات الى مخاطر متنوعة مما دعت الحاجة الى وجود إدارة رقابية فعالة تراقب أدائها وهذا ما دفع معهد المدققين الداخليين (Institute of Internal Auditors)(IIA) الى إعادة صياغة مفهوم التدقيق الداخلي ليضيف له قيام المدقق الداخلي بتقديم خدمات جديدة منها تقييم ومتابعة إدارة المخاطر والسعي لتقليل لتقليلها والحد من حدوثها من خلال التخطيط لعملية التدقيق وفق المخاطر (Bunker, 2021: 4).

يُقصد بنموذج القدرة بانه إطار عمل يحدد الاحتياجات والمتطلبات الأساسية لتفعيل التدقيق الداخلي في القطاع الحكومي ويعد أساساً لإيصال النتائج النهائية لعملية التدقيق الداخلي الحكومي للجهات المستفيدة بهدف اتخاذ القرارات الرشيدة، ويستخدم كأداة لتقييم وضع التدقيق الداخلي ومدى فاعليته في المؤسسات الحكومية من خلال مكوناته (IIARF, 2010:1).

مكونات نموذج القدرة: تم تطوير نموذج القدرة للتدقيق الداخلي الحكومي من قبل مركز الابحاث لمعهد المدققين الداخليين (The Institute of Internal Auditors Research Foundation IIARF) في عام 2009 لتعزيز أهمية التدقيق الداخلي لهذا القطاع. إذ يحدد هذا النموذج الخطوات التي يجب أن تُتبع لتأسيس والحفاظ على القدرات التي يجب أن تمتلكها وحدة التدقيق الداخلي لكي

تحقق الفاعلية المطلوبة، وبالتالي إضافة قيمة للمؤسسة (Bruce&Sloan ,2012:10). وان مكونات نموذج القدرة هي:

1. **مستويات الأنموذج:** تعرف مستويات النموذج بأنها مقاييس لأداء المؤسسة الحالي، وتستخدم لتحديد مستوى قدرة المدقق الداخلي الحكومي الحالي وتحديد ما هو مستوى القدرة المناسب الذي يجب أن تسعى إدارة التدقيق الداخلي أن تحققه مستقبلا (Ofori & LU,2018:7). وتوفر هذه المستويات تحقيق الممارسات المهنية الفعالة والتحسينات الضرورية التي تحقق الانتقال من مستوى قدرة الى مستوى قدرة أعلى (Hastuti et al; 2018: 52)، ويكمن السبب في تحديد هذه المستويات الى عدم تشابه أداء وحدات التدقيق الداخلي في المؤسسات الحكومية، علاوة على ذلك عدم إمكانية توحيد كافة مؤهلات وكفاءات المدققين الداخليين في المؤسسات الحكومية، تم تقسيم النموذج لخمس مستويات لمطابقة درجة تعقيد وتنوع الخدمات المقدمة من قبل هذه المؤسسات ومستوى القدرة المطلوب تحقيقه لدعم أدائها (Suhanda, 2018:25).
2. **عناصر الأنموذج**: اما العناصر فيتكون النموذج من ستة عناصر لكل مستوى من النموذج وتختلف مجالات الانشطة لكل عنصر حسب تقدم المستوى ويمكننا بيان مكونات وعاصر النموذج في الجدول الاتي:

الجدول (1) مستويات وعناصر نموذج القدرة

المستويات	العناصر
المستوى الأول (المستوى الأساسي): يعتمد التدقيق الداخلي على جهود فردية وتتصف عملياتها بعدم التكرار وعدم توفر القدرات. **المستوى الثاني (البنى التحتية):** بموجب هذا المستوى يتصف أداء التدقيق الداخلي بالاستمرارية وفق خطة عمل مبنية على أولويات عمل التدقيق الروتيني معتمدين على كفاءة وخبرة أشخاص محددين في ظل أنظمة وقوانين محددة معتمدة على مجالات الأنشطة الرئيسية الخاصة بكل عنصر. **المستوى الثالث (الأداء المتكامل)**: في هذا المستوى يكتمل هيكل التدقيق الداخلي من حيث المهام والقائمين بها مهنيا وتنظيميا ويزداد وعيهم وتطلعاتهم لمواكبة التغييرات البيئية ويتوفر فيها ممارسات مهنية موحدة. **المستوى الرابع (التمكين):** يكون بمقدور وحدة التدقيق الداخلي أداء التدقيق الداخلي وفق التوجهات الحديثة لها ويتوافق تطلعاتهم مع تطلعات المستفيدين من خدماتها من خلال جمع المعلومات من كافة الوحدات الإدارية لتحسين أداء إدارة المخاطر والحوكمة ونظام الرقابة الداخلية. **المستوى الخامس (التحسين المستمر):** بموجبه يحقق التدقيق الداخلي فهم الواقع الفعلي للمؤسسات الحكومية وكذلك البيئة المحيطة بها والتي بموجبها سوف تتمكن من تحقيق التحسين المستمر لأداء هذه المؤسسات وفق متطلبات المستفيدين.	**أدوار وخدمات التدقيق الداخلي:** طبيعة ونطاق الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي التي تتصف بالاستقلالية والموضوعية حسب مستويات النموذج. **إدارة الموارد البشرية:** يقصد بها بيئة العمل التي يمارس فيها المدقق الداخلي مهامه ودرجة كفاءته وخبرته وتطوير الأداء المستمر حسب كل مستوى من مستويات النموذج **الممارسات المهنية:** السياسات والأنظمة والقوانين التي يعتمد عليها المدقق عند أدائه لمهامه. **إدارة الأداء والمساءلة:** مدى توفير المعلومات اللازمة لتحقيق فاعلية التدقيق الداخلي. **الثقافة والعلاقات التنظيمية:** علاقة التدقيق الداخلي بالوحدات الإدارية الأخرى داخل المؤسسة ومع الإدارة العليا. **هياكل الحوكمة:** إدارة التدقيق الداخلي وألية إيصال نتائج العمل للجهات المستفيدة من خلال التقارير المعدة من قبلهم حسب الظروف والمتطلبات.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نموذج القدرة.

3. **مجالات الأنشطة الرئيسية:** وهي اللبنات الأساسية التي من خلالها يتحول مستوى أداء التدقيق الداخلي الى المستوى الأفضل، أي بموجب هذه المجالات تتم دراسة واقع التدقيق الداخلي الحكومي وتقييمه وبيان نقاط الضعف لمعالجتها (Macrae & Gils, 2014: 10). وقد تم تحديد مجموعة من مجالات العمل الرئيسية. ويجب أن يتم تفعيل هذه

المجالات لكي يتسنى لوحدة التدقيق الداخلي أن تحقق مستويات القدرة الخمسة على التوالي.

ويتم تحقيق كل مستوى من مستويات الأنموذج من خلال مجموعة مجالات أنشطة رئيسة خاصة بالعنصر وان الهدف من وضعها هو لضمان وصول موظفي التدقيق الداخلي لكافة المعلومات المطلوبة دون قيود أو شروط. إذ انه عند عدم قدرة المدققين الداخليين الوصول لهذه المعلومات بالشكل المطلوب فان هذا سوف يؤدي الى ضعف أداء هذه الوظيفة لذلك وكمطلب أساسي للمستوى الثاني في نموذج القدرة يجب تهيئة البنى التحتية للتدقيق الداخلي من خلال تطبيق ادوار التدقيق وتقديم خدمات وذلك من خلال موظفين كفوئين وبتوفير ميثاق لممارسة التدقيق والتنسيق بين الادارات ضمان الوصول غير المقيد لكافة المعلومات، أما فيما يخص المستوى الثالث (المتكامل) فيجب أن تمتلك وحدة التدقيق الداخلي آليات تمويل تمكنها من تحديد احتياجات وموارد هذه الوحدة بشكل مستقل وذلك من خلال إعداد موازنة تمتاز بالشفافية والوضوح لهذا الغرض، إذ إن هذا المجال يساهم وبشكل كبير في ضمان تحقيق الاستقلالية وذلك تمهيدا لتطبيق الحوكمة في المؤسسات الحكومية أيضا ضمن هذا المستوى ضرورة الإشراف والرقابة وتقديم المشورة من الإدارة العليا ومتابعة أداء وحدة التدقيق الداخلي لضمان تطبيق القوانين والتعليمات وتنفيذ سياسات المؤسسة بالشكل المطلوب وتعزيزا لاستقلاليتها، أما في المستوى الرابع فيتوجب على مدير وحدة التدقيق الداخلي تقديم التقارير عن أداء وحدته للإدارة العليا ووجود هيئة رقابية تراقب أداء وحدة التدقيق الداخلي وتعزز استقلاليتها، والمستوى الخامس يتم تحقيق فعالية التدقيق الداخلي متمتعة بكافة الصلاحيات (Rensburg, 2014: 94-111).

المحور الثاني: إدارة مخاطر المالية العامة في ظل الضغوط المالية:

تتغلغل المخاطر في اقتصاديات كافة الدول، وتنتشر بين كافة أنشطتها، من أبرزها أنشطة القطاع الحكومي. ويعود سبب ذلك الى ندرة الموارد المادية والقدرات البشرية عالية الكفاءة، والتي تعد من أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الحكومية، فضلا عن التغييرات البيئية (السياسية والاجتماعية والاقتصادية) التي تحدث باستمرار، والتي أصبح من الصعب توقع آثار بعض هذه التغييرات. إذ جعلت هذه المؤسسات تواجه حوادث طارئة غير متوقعة، مما تدعو الحاجة إلى ضرورة دراسة هذه المخاطر والإهتمام بها وقياسها وإدارتها للتمكن من السيطرة على آثارها ومعالجتها أوتخفيف حدتها.

ويعود سبب نشوء هذه المخاطر الى حدوث صدمات وضغوط إقتصادية ناتجة عن أحداث غير متوقعة نتج عنها التزامات متعددة متعلقة بعمليات الإنفاق التي يتم بموجبها إبرام عقود تستلزم من المؤسسة الحكومية دفع مبالغ لجهات ثانية أو تقديم خدمات في المستقبل (IMF, 2016: 4)، أو قد تنشأ نتيجة التزامات غير تعاقدية تحدث نتيجة مسائل طارئة بسببها تضطر الحكومة الى تنفيذ هذه الالتزامات الطارئة والوفاء بها (بالواضح، 2020 :576).

عُرف دليل الإدارة الاستراتيجية للجهاز الاعلى للرقابة والتنمية في الانتوساي (IDI) مخاطر المالية العامة بأنها المخاطر التي تسبب فشل الادارات العامة في الحفاظ على مواردها المالية بالطريقة التي تتسم بالكفاءة والفاعلية والشفافية وإجراءات المساءلة عنها (IDI, 2020: 102).

يعرف (Rensburg) الضغوط بأنها القوى المضادة المتمثلة بمتطلبات الجمهور بتغيير جودة الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الحكومية، وينتج عنها إعاقة أداء المؤسسة وتأخر تحقيق أهدافه (Rensburg, 2014: 93). أما الضغوط المالية فيعرفها الباحثان بأنها حالة محدودية الموارد المالية التي تتعرض لها المؤسسات الحكومية نتيجة ظروف طارئة أو غير مخطط لها مسبقا مقارنة بزيادة متطلبات الجمهور لتلبية إحتياجاتهم مما يعرقل عملية تحقيق الأهداف.

هناك العديد من الضغوط المالية التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسات الحكومية من أبرزها الآتي (OECD, 2020: 4):

1. إنخفاض في موارد وتخصيصات المؤسسة مقابل ازدياد في طلب الخدمات من قبل افراد المجتمع مما يؤدي الى زيادة النفقات العامة.
2. حدوث كوارث طبيعية غير متوقعة وغير مخطط لها في الموازنة، تزيد الأعباء المالية للمؤسسة.
3. سوء إدارة الموارد المالية من قبل الموظفين والإدارة والإفتقار للإلتزام المالي، والإنخفاض في كفاءة عملية إتخاذ القرارات المالية الصائبة.
4. إهمال الإدارة العليا والمختصة لموضوع الموازنة وعدم دراستها وتحديد إحتياجاتها بالشكل الصحيح.
5. إنتشار الأمراض والأوبئة بشكل مفاجئ.
6. المشاكل والفوضى السياسية والحروب والإرهاب.
7. الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، ففي بعض الأحيان تشكل هذه الشراكة تهديدا لموازنة المؤسسات الحكومية نتيجة تحملها لالتزامات جديدة وعدم قدرتها على الوفاء في موعد الاستحقاق.

يرى صندوق النقد الدولي أن أبرز الضغوط المالية التي تتعرض لها المؤسسات الحكومية تكون في مجال التمويل والموازنة ومن أمثلتها زيادة الإنفاق الحكومي وتراجع وإنخفاض الإيرادات الحكومية فضلا عن إرتفاع مستوى الدين العام وعدم إستقرار أسعار العملة وازدياد معدل التضخم، مما ينتج عنها إنخفاض قدرة المؤسسات الحكومية في تقديم خدماتها. مما يتطلب تحسين أداء إدارة المخاطر وتحسين إدارة المشاريع وتطبيق أفضل الممارسات في عملية التدقيق الداخلي والإدارة المالية (www.imf.org). بينما تشير دراسة (Babarinde et al) إلى إن الضغوط المالية تحدث في حال عدم قدرة إيرادات المؤسسات تغطية نفقاتها، ويعد هذا الضغط عبء على الموازنة (Babarinde et al., 2022: 43-44)

المحور الثالث: تأثير تفعيل التدقيق الداخلي الحكومي في ادارة مخاطر المالية العامة في ظل الضغوط المالية:

يعد التدقيق الداخلي الدعامة الأساسية لتقييم إدارة المخاطر (شيبان، 2016: 59) وذلك من خلال تحسين وتقييم إدارة المخاطر في المؤسسات بتوفير المعلومات والتأكيدات وتقديم الاستشارات الضرورية التي تساعد الإدارة العليا في مواجهة المخاطر المتنوعة التي قد تواجهها المؤسسات الحكومية (سايح وآخرون، 2020: 827). ويمكننا بيان تأثير تفعيل التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر من خلال مراحل غدارة المخاطر وكما يلي:

اولا: دور فاعلية التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر المالية العامة:

تعد مرحلة تحديد المخاطر المالية هي المرحلة الأساسية في عملية إدارة المخاطر المالية وأهمها، لأن بموجبها يتم وضع خطة التعامل مع المخاطر وتعتمد بالدرجة الأساس على نوعية المعلومات التي تقوم بجمعها، وإن أي خلل في نوعية المعلومات أو درجة صحتها سوف يؤثر بالتبعية على بقية المراحل وبالتالي فشل المؤسسة في مواجهة هذه المخاطر (حولي وطحطوح، 2021: 456). نظرا للتغير المستمر الذي يشهده العالم والضغوطات المالية، تحتاج الإدارة الى معلومات دقيقة وواضحة وفي الوقت المناسب تكون كفيلة بإحداث منعطفات في تيسير أعمال المؤسسات وإخراجها بأقل الخسائر الممكنة (www.imf.org) (شعباني وشعباني، 2014: 203-204). إذ أصبحت المعلومات المالية أغلى الموارد التي تمتلكها المؤسسات الاقتصادية بأكملها وأصبحت المعلومات التي يتم الحصول عليها في الوقت المناسب وبالشكل المناسب هي أساس نجاح كل قرار تتخذه (مكيد وخليفة، 2016: 14-15). وهذا يستوجب على إدارات المؤسسات الحكومية

أن تركز على متابعة آلية إداراتها المالية من حيث تخصيصها للموارد وكيفية الصرف ودورية إعداد تقارير حول الظروف التي تواجهها المؤسسة مما يستدعي التركيز على إجراءات رقابية مناسبة للتأكد من صحة اداء مهام المؤسسة وخاصة المالية (www.Arabosi.org). وهنا يأتي دور التدقيق الداخلي الحكومي في هذه المرحلة بتقديمه خدمات التأكيد حول مدى صحة سير هذه المرحلة وإن المخاطر المحتمل حدوثها تحت السيطرة (الجوهر وآخرون ،2017 :24-25). ووفقا للدور التأكيدي للتدقيق الداخلي الحكومي يظهر تأثيره في هذه المرحلة ضمن مجالين الأول دراسة بيئة المؤسسة الداخلية والخارجية وتحديد مواطن الخلل التي من الممكن أن تسبب المخاطر المالية وتحليلها بدقة من حيث المسببات والظروف التي تساعد في حدوث المخاطر والمجال الثاني إيصال المعلومات للإدارة العليا وبقية الإدارات ذات الصلة حول نتائج التحليل من خلال تقارير تعد لهذا الغرض (قواسيمة، 2017: 111).

ثانيا: تأثير فاعلية التدقيق الداخلي الحكومي في تحليل وقياس مخاطر المالية العامة في ظل الضغوط المالية:

في هذه المرحلة يتم دراسة وتحديد الأثر المادي للمخاطر ومعرفة آثارها في قدرة المؤسسة الحكومية على تحقيق أهدافها (الرمحي، 2017: 409). وبذلك فان عملية التقييم تتم من خلال محورين الاول معني بتحليل مخاطر المالية العامة والثاني قياسها، فيما يخص تحليل المخاطر المالية يتم تناولها من خلال ثلاثة أبعاد وهي الاحتمال والتوقيت والأثر (محمد علي، 2018: 42). اذ انها تقوم بالتاكد من مدى صحة وملائمة الطرق المستخدمة في تقييم المخاطر من قبل إدارة المخاطر كذلك تحليل الضغوط المالية خاصة المتعلقة بالإنفاق وتحصيل الإيرادات ودراسة حجم آثارها المتوقعة على المؤسسة (لخضر ،2017: 167). ويمكن للمدقق الداخلي الاعتماد على مصفوفة المخاطر المالية كأداة لبيان آثار المخاطر على أهداف المؤسسة بالاعتماد على المعلومات التي قام بجمعها وتحليل كل نوع من أنواع المخاطر المالية وبيان درجة خطورتها وماهو تأثيرها في المؤسسة ووضعها المالي ومقارنة النتائج التي تم التوصل اليها بنتائج إدارة المخاطر لضمان كفاءة أداء هذه الوحدة وكذلك للتأكد من مدى صحة وموثوقية الأساليب الإحصائية المستخدمة لتقييمها وبيان دقة النتائج وصحة المعلومات التي سوف يتم تقديمها للإدارة العليا(مصطفاوي، 2022 :61). أما المحور الثاني في هذه المرحلة فمتخصص بقياس المخاطر المالية كمياً من خلال الأساليب الإحصائية والمعادلات الرياضية فهنا يتوجب على المدقق الداخلي الحكومي وبشكل دوري أن يقدم تقارير للادارة العليا حول مدى ملائمة الاساليب المستخدمة في قياسها مع تحليل درجة المخاطر وعلى ضوء تقرير المدقق الداخلي تقوم الادارة العليا باتخاذ قرار آلية الاستجابة والتعامل مع هذه المخاطر،ولتحقيق هذا الدور على اتم وجه يرى الباحثان إن التدقيق الداخلي يجب أن يمتلك مجالات الانشطة الرئيسية ضمن المستوى الرابع في نموذج القدرة اذ يتناول هذا المستوى كافة المؤهلات المطلوبة التي تمكن هذه الوظيفة اذ يؤكد هذا المستوى إن أداء الوظيفة يجب أن يمتاز بإمكانية منح الإدارة العليا الاطمئنان الكافي حول حسن سير أداء المؤسسة بشكل تام وبالأخص أداء إدارة المخاطر وإن الإجراءات التي تتبعها الادارة المذكورة سليمة ومناسبة للأوضاع المحيطة بالمؤسسة.

ثالثا: تأثير فاعلية التدقيق الداخلي الحكومي في الاستجابة لمخاطر المالية العامة في ظل الضغوط المالية:

تعد هذه المرحلة هي مرحلة إتخاذ القرار بكيفية الاستجابة للمخاطر إذا ما حدثت، وتقع هذه المهمة على الإدارة العليا (او مجلس الادارة إن وجد) لذلك يستوجب أن تكون حذرة وتتبع الأساليب العلمية المختصة بها وأن تبتعد عن الحدس والتخمين لأنها هي من تتحمل نتائج وتبعات القرار وهي بذلك تعتبر من أصعب العمليات الإدارية التي تواجهها في الظروف الاعتيادية (ال مفتاح والخريف،

2024: 36). أما في الظروف الإستثنائية كالضغوط المالية التي تتعرض لها المؤسسات الحكومية فمن المؤكد تكون العملية أشد صعوبة وأكثر تعقيداً لان هذه الضغوط تتسم بعدم الوضوح وتعرض الإدارة لمعوقات متنوعة كمحدودية الوقت لإتخاذ القرار مع عدم توفير المعلومات الدقيقة حول مسببات حدوث الضغوط (بوربيع، 2014: 164). يتوجب على التدقيق الداخلي الحكومي في ظل الضغوط المالية ان يتصرف بشكل سريع ودقيق في تقديم المشورة من خلال التقارير للإدارة العليا بشأن السياسة التي سوف تتخذها الادارة هل سيتم نقلها او مواجهتها ومنعها او تقبلها (الغرباني، 2017: 22). يقع المدقق الداخلي امام مسؤولية كبيرة كونه شريكاً في اتخاذ القرار لذلك يتوجب عليه ان يمتلك القدرة على تقديم الاستشارة لتقديم الحلول الممكنة والبديلة معتمدة على درجة الفاعلية العالية التي يمتكلها المدقق الداخلي وهي بذلك تصبح اداة من ادوات اضافة قيمة للمؤسسة (محمد علي ،2018 :59-60). إن حاجة الادارة العليا للاستشارة تبدأ عند شعورها بوجود حاجة للتعديل أو التغيير أو تعرضها لضغوط وظروف غير طبيعية تستدعي التغيير في سياساتها،أما فيما يخص عملية إيصال المعلومات للإدارة العليا والتي تتم من خلال التقارير الداخلية مخصصة لهذا الغرض فإن على التدقيق الدخلي إعداد تقريرغير رسمي ويقصد به التقرير الذي يعده المدقق الداخلي عند حدوث حالات استثنائية كالضغوط المالية والتي قد ينتج منها مخاطر مالية لاتحتمل التأخير لحين انتهاء التقرير الرسمي النهائي وذلك بهدف إطلاع الأدارة العليا بالمعلومات المهمة والدقيقة حول الاوضاع لكي تتخذ التدابير اللازمة لاتخاذ القرار السليم (التراس، 2019: 274)، ولان توقيت حدوث هذه الضغوط غير معروف، فمن الطبيعي أن تكون نتائجها غير معروفة لذلك على التدقيق الداخلي الحكومي الفعال أن يكون دائما على أهبة الاستعداد لمواجهة هذه الضغوط لايصال كافة التحديثات عن الوضع المالي للمؤسسة اولاً باول للجهات المعنية، فيجب أن يركز المدقق الداخلي عند إعداده للتقرير على التوقيت المناسب، والدقة والموضوعية ،وتوفر ادلة الاثبات الكافية والكفوءة ،والسرعة في إعداد التقرير مع مراعاة الايجاز وسهولة الفهم والشمولية، ايضا تحديد المسؤولية للقائم باعدادها (شدري ،2015: 38). ويتحقق هذا الدور من خلال تحقيق المستوى الرابع من نموذج القدرة والخاص بتمكين التدقيق الداخلي في اداء الوظائف الحديثة.

رابعا: تأثير فاعلية التدقيق الداخلي الحكومي في متابعة مخاطر المالية العامة في ظل الضغوط المالية:

تختص المرحلة الأخيرة من دورة إدارة المخاطر بالمتابعة والتأكد من مدى تنفيذ السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر، ويختص دور التدقيق الداخلي الحكومي بمتابعة مدى تنفيذ الإدارة العليا والجهات المعنية في المؤسسة الحكومية بالمقترحات والاستشارات الواردة في تقريره وتقرير إدارة المخاطر الخاصة بالمخاطر المالية وذلك لتحقيق ما يلي (درويش، 2013: 66-67):

1. السيطرة على كافة المخاطر المالية في المؤسسة وقد تم ادارتها بالطريقة المطلوبة والتي تقلل من فرص احتمال تعرض المؤسسة للأزمات المالية وذلك من خلال التنسيق المستمر بين إدارتي المخاطر والتدقيق الداخلي.
2. التاكد من التدابير التقويمية المصححة الخاصة بإدارة المخاطر بهدف تحسين أدائها قد حققت النتائج المطلوبة.
3. التاكد من درجة ملائمة التدابير المتخذة لتنفيذ المقترحات الخاصة بالثغرات المتواجدة في إدارة المخاطر.
4. التوصل الى أفكار وقرار أفضل فيما يخص ادارة ومتابعة المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة الحكومية مستقبلا.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1): 332-357
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.17

ثالثا: الجانب التطبيقي:

بغرض انجاز الجانب التطبيقي للبحث فقد تم اعتماد الدراسة الاستطلاعية من خلال اعداد استمارة استبيان لهذا الغرض وقد تم اختيار عينة من الممارسين لمهنة التدقيق والادرات العليا وادرات مالية والأكاديميين في مجال المحاسبة والتدقيق وادارة المخاطراعدت وفقا لمجالات الانشطة الرئيسة نموذج القدرة الخاصة بعناصره في كل مستوى ومراحل دورة إدارة المخاطر. وتم تحديد مجتمع وعينة الدراسة وفقا لما موضح في الجدول (2) الاتي:

الجدول (2) مجتمع وعينة الدراسة

نوع المجتمع	حجم المجتمع	حجم العينة	عدد الاستمارات المستردة والصالحة	نسبة المعاينة النهائية
أكاديميين	59	30	25	%42
إدارة عليا وإدارة مالية	50	10	10	%20
إدارة تدقيق داخلي	50	30	21	%42
المجموع	**159**	**85**	**66**	**%41.5**

المصدر: من إعداد الباحثين.

يتبين من الجدول (2) أن عدد استمارات الاستبيان الموزعة على الاكاديميين بلغت(30) استمارة تم استرداد (25) منها اي بنسبة معاينة بلغت (42%) والاستمارات الموزعة على الادارات العليا بلغت (10) وتم استردادها بالكامل، اما الاستمارات الموزعة على ادارات التدقيق الداخلي في العينة من المؤسسات الحكومية بلغت (30) وتم استرداد (21) منها اي بنسبة(42%) وبلغت الاستمارات الموزعة على الادارات المالية (15) وتم استرداد(10) منها اي بنسبة معاينة نهائية بلغت (67%) ،وبلغت عدد الاستمارات المستردة والصالحة للدراسة (66) استمارة اي بنسبة معاينة بلغت (41.5%) وهي نسبة مؤهلة لإجراء الاختبارات الاحصائية اللازمة. كما تشير نتائج الجدول أعلاه الى إن عينة الأكاديميين كانت بنسبة (37.9%) من حجم العينة والتي تمثل أعلى نسبة بين أفراد العينة، تليها فئة إدارات التدقيق الداخلي بنسبة (31.8%) فيما بلغت نسبة كل من الإدارة العليا والإدارة المالية (15.2%). إلا إن النتائج بالمجمل تشير الى إن الممارسين بمختلف الوظائف كانوا بنسبة (62.1%) مقارنة بنسبة الأكاديميين التي بلغت (37.9%)، نظرا لارتباط الموضوع بشكل أكبر بالأبعاد العملية للمؤسسات الحكومية.

وفيما يخص عرض وتحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة المستجوبة كانت كما يلي:

أولا: الوظيفة الحالية: تبين النتائج الظاهرة في الجدول (3) طبيعة الوظيفة الحالية لأفراد العينة المختارة وكما يلي:

الجدول (3) خصائص أفراد العينة من حيث الوظيفة الحالية

عينة الدراسة	حجم العينة	نسبة العينة
أكاديميين	25	%37.9
إدارة عليا	10	%15.2
إدارة تدقيق داخلي	21	%31.8
إدارة مالية	10	%15.2
المجموع	**66**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين.

تشير نتائج الجدول أعلاه الى إن اعلى نسبة بين افراد العينة كانت بنسبة (37.9%) والتي تمثل عينة الأكاديميين، وفئة إدارات التدقيق الداخلي كانت بنسبة (31.8%) فيما بلغت نسبة كل من الإدارة العليا والإدارة المالية (15.2%).

ثانيا: التخصص العلمي: توضح النتائج الظاهرة في الجدول (4) التخصص العلمي لأفراد العينة المختارة وكما يلي:

الجدول (4) خصائص عينة الدراسة من حيث التخصص العلمي

عينة الدراسة	حجم العينة	نسبة العينة
المحاسبة	29	%44
إدارة أعمال	12	%18
إدارة عامة	7	%11
إدارة مالية	8	%12
أخرى	10	%15
المجموع	**66**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين.

كانت نتائج التحليل خصائص العينة من حيث التخصص العلمي المحاسبة بلغت (44%) يليها إدارة الأعمال بنسبة (18%) ثم الاختصاصات الأخرى بنسبة (15%) ويليها الإدارة المالية بنسبة (12%) وأخيرا تخصص الإدارة العامة (11%).

ثالثا: التأهيل العلمي: أظهرت نتائج التحليل الخاصة بخصائص عينة الدراسة من حيث التأهيل العلمي النتائج الأتية وكما موضحة في الجدول الاتي:

الجدول (5) خصائص العينة من حيث التأهيل العلمي

عينة الدراسة	حجم العينة	نسبة العينة
بكالوريوس	33	%50
ماجستير أو ما يعادلها	13	%19.7
دكتوراه أو ما يعادلها	20	%30.3
المجموع	**66**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين.

تشير نتائج الجدول (5) أن افراد العينة الذين يحملون شهادة البكالوريوس كانت نسبتهم (50%)، ومن ثم حملة الدكتوراه وما يعادلها بنسبة (30.3%) وأخيرا نسبة حاملي شهادة الماجستير أو ما يعادلها بلغت (19.7%).

رابعا: سنوات الخبرة: تبين النتائج الظاهرة في الجدول (6) سنوات الخبرة لأفراد العينة المختارة:

الجدول (6) خصائص العينة من حيث سنوات الخبرة

عينة الدراسة	حجم العينة	نسبة العينة
من 6- 10 سنوات	5	%7.6
من 11-15 سنوات	19	%28.8
من 16-20 سنوات	25	%37.9
20 سنوات فأكثر	17	%25.8
المجموع	**66**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين.

تبين النتائج الجدول (6) أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين لديهم سنوات خبرة بين (16-20) سنة وبنسبة (37) %) ثم تلتها الفئة (11-15) سنوات وبنسبة مئوية بلغت (28.8%)، فيما بلغت نسبة الأفراد الذين يمتلكون خبرة أكثر من 20 سنة (25.8%)، وكانت نسبة الأفراد الذين لديهم خبرة بين (6-10) سنوات (7.6%) وتمثلت بأقل نسبة.

4. 2. 4 نتائج اختبار صدق وثبات الاستبانة: تعكس درجة ثبات الاستبانة درجة موثوقية فقرات الاستبانة في تحقيق الأهداف المطلوبة من خلال التأكد من مدى اتصاف عبارات القياس بالتناسق الداخلي. وفي هذا الإطار فقد تم استخدام معامل الفا كرونباخ لقياس مدى ثبات أداة القياس من حيث الاتساق الداخلي وكانت النتائج كما في الجدول الاتي:

الجدول (8) نتائج اختبار معامل الفا كرونباخ

متغيرات الدراسة	عدد الفقرات	معامل Cronbach's Alpha
التدقيق الداخلي الحكومي في ظل نموذج القدرة	25	0.901
ادارة مخاطر المالية العامة في ظل الضغوط المالية	25	0.91

المصدر: من إعداد الباحثينِ استنادا الى نتائج التحليل الإحصائي باستخدام SPSS.

وتشير نتائج الجدول أعلاه أن قيمة معامل الفا لتفعيل التدقيق الداخلي قد بلغت (90.1%) فيما بلغت قيمة معامل الفا لادارة مخاطر المالية العامة (91%) مما يعني أن درجة الاتساق الداخلي لإجابات أفراد العينة تجاه متغيرات الدراسة كانت عالية جدا مقارنة بالحد الأدنى لقيمة معامل الفا البالغ (60%) وكلما زادت عن ذلك دل على ثبات أكبر لأداة القياس.

التحليل الإحصائي الوصفي لمتغير تفعيل التدقيق الداخلي الحكومي باستخدام نموذج القدرة:

تم التعبير عن المتغير الرئيس الأول من خلال أربع متغيرات فرعية (مستويات نموذج القدرة) بواقع خمسة وعشرين فقرة، وكانت نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة مقسمة بحسب المتغيرات الفرعية كالاتي:

المحور الأول: البنى التحتية لإدارة التدقيق الداخلي (المستوى الثاني)

تناول المحور الأول إعداد البنى التحتية للتدقيق الداخلي الحكومي لتفعيل التدقيق الداخلي في ظل نموذج القدرة وكانت نتائج إجابات عينة الدراسة كما موضحة في الجدول (9).

الجدول (9) نتائج التحليل الإحصائي للبنى التحتية لإدارة التدقيق الداخلي (المستوى الثاني)

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	النسبة المئوية للوسط	الانحراف المعياري
1	يسهم تطبيق تدقيق الالتزام (متابعة والتأكد من الالتزام بالقوانين والتعليمات) في تكامل عمل وحدة التدقيق الداخلي مع الوحدات الإدارية الأخرى في المؤسسات الحكومية.	4.45	%89	0.558
2	من الضروري وجود برنامج للتطوير المستمر لموظفي التدقيق الداخلي معد وفق التوجهات والممارسات المهنية والعلمية الحديثة.	4.48	%89.6	0.588
3	هناك حاجة لوجود ميثاق للتدقيق الداخلي لتنظيم مهام التدقيق وتحديد مسؤوليات وحقوق كل فرد في وحدة التدقيق الداخلي.	4.40	%88	0.655
4	من الضروري تخصيص موازنة خاصة بإدارة التدقيق الداخلي لتحقيق وتطوير الأداء المتكامل والمستقل.	3.9	%78	0.969

5	هناك حاجة لإعداد خطط وبرامج تدقيق داخلي فصلية وسنوية تشمل كافة مهام فرق العمل تتصف بالمرونة للتكيف مع كافة الظروف.	4.03	%81	0.976
	متوسط المتوسطات	**4.25**	**%85.12**	**0.749**

المصدر: من إعداد الباحثينِ بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

بلغ أعلى وسط حسابي لنتائج اجابات العينة للمحور الاول (4.48) وانحراف معياري(0.588) نسبة مئوية (89.6%) مما يعني أن المؤسسات الحكومية بحاجة لوجود برنامج للتطوير المستمر لموظفي التدقيق الداخلي معد وفق التوجهات والممارسات المهنية والعلمية الحديثة، وبلغ أقل وسط حسابي (3.9) وإنحراف معياري(0.969) بنسبة مئوية(78%) مما يعني هناك ضرورة تخصيص موازنة خاصة بإدارة التدقيق الداخلي لغرض تطوير أدائها ولتحقيق استقلالية مالية والتي تساهم في تحقيق تفعيل التدقيق الداخلي الحكومي، فيما بلغ متوسط المتوسطات للمحور ككل(4.25) وبإنحراف معياري(0.749) وبنسبة مئوية (85.12%) وهذا يؤكد اتفاق أراء عينة الدراسة بوجود الحاجة لتحديث البنى التحتية للتدقيق الداخلي.

المحور الثاني: الأداء المتكامل للتدقيق الداخلي (المستوى الثالث):

تناول المحور الثاني نتائج تحليل أراء عينة الدراسة حول تحقيق الأداء المتكامل لتفعيل التدقيق الداخلي الحكومي وفقا لمؤشرات نموذج القدرة وكانت النتائج كما موضحة في الجدول (10).

الجدول (10) نتائج التحليل الإحصائي لمحور الأداء المتكامل للتدقيق الداخلي (المستوى الثالث)

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية للوسط	الانحراف المعياري
6	من الضروري امتلاك إدارة التدقيق الداخلي الخبرة والتأهيل الكافيين لتقديم المشورة للإدارة العليا والوحدات الإدارية داخل المؤسسة.	4.45	%89	0.683
7	من الضروري تطبيق تدقيق الأداء بعناصره الثلاث (الكفاءة-الاقتصادية-الفاعلية) عند ممارسة مهام التدقيق الداخلي.	3.9	%78	0.938
8	ضرورة تشكيل فرق عمل لأداء مهام التدقيق الداخلي بحسب خبرة ومهارة المدققين وتتناسب مع المهام المكلفين بها.	4.3	%86	0.509
9	تسهم عملية متابعة أداء فرق العمل في التأكد من مدى تنفيذ خطة التدقيق في تفعيل التدقيق الداخلي الحكومي.	4.31	%86	0.501
10	تسهم عملية متابعة أداء فرق العمل في تحديد نقاط الخلل ومعالجتها في التوقيت المناسب في تفعيل التدقيق الداخلي الحكومي.	4.30	%86	0.655
11	يسهم التنسيق الفعلي بين إدارة التدقيق الداخلي للمؤسسة والجهات الرقابية الخارجية في تفعيل التدقيق الداخلي الحكومي.	4.31	%86	0.611
	متوسط المتوسطات	**4.26**	**%85.17**	**0.649**

المصدر: من إعداد الباحثينِ بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

وتشير نتائج المحور اعلاه الى إن أعلى وسط حسابي بلغ (4.45) وانحراف معياري (0.683) وهو يشكل نسبة (89%) من أراء العينة المتفقة حول ضرورة امتلاك إدارة التدقيق الداخلي الحكومي الخبرة والتأهيل الكافيين لتقديم الخدمات الاستشارية للإدارة العليا والوحدات الإدارية داخل المؤسسة وذلك وفق التوجه الحديث للتدقيق الداخلي، أما أقل وسط حسابي فقد كان (3.9) وبإنحراف معياري (0.938) وبنسبة مئوية بلغت (78%) الخاصة بضرورة تطبيق تدقيق الأداء عند اداء التدقيق الداخلي. فيما كان متوسط المتوسطات للمحور ككل (4.26) وبانحراف معياري (0.649)

وبنسبة مئوية (85.17%) وهو ما يؤكد اتفاق العينة حول أهمية توفير متطلبات التدقيق المتكامل لتفعيل التدقيق الداخلي الحكومي.

المحور الثالث: تمكين للتدقيق الداخلي (المستوى الرابع): تناول المحور الثالث متطلبات تمكين التدقيق الداخلي الحكومي وفق نموذج القدرة، وكانت نتائج آراء عينة الدراسة كما موضحة في الجدول (11).

الجدول (11) نتائج التحليل الإحصائي لمحور تمكين التدقيق الداخلي (المستوى الرابع)

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	النسبة المئوية للوسط	الانحراف المعياري
12	توجد حاجة لاطلاع وتدريب إدارة التدقيق الداخلي وموظفيها على التوجهات الحديثة للتدقيق الداخلي (تقييم إدارة المخاطر – تقييم ممارسات الحوكمة).	4.39	%87	0.559
13	ضرورة مشاركة الجهات المهنية في تحسين قدرات المدققين الداخليين من خلال الدورات التدريبية وورش العمل لتفعيل التدقيق الداخلي الحكومي	4.40	%88	0.629
14	من الضروري وضع استراتيجيات وخطط من قبل إدارة التدقيق الداخلي حول متابعة خطط وأداء إدارة المخاطر.	4.31	%86	0.611
15	ضرورة وضع إدارة التدقيق الداخلي مؤشرات أداء لتقييم أداء موظفيها لتقييم فاعلية التدقيق الداخلي.	4.33	%87	0.590
16	هناك حاجة لتشكيل لجان التدقيق في المؤسسات الحكومية كجهة مستقلة لمتابعة أداء التدقيق الداخلي وتحقيق المساءلة والشفافية بإطار دعم تطبيق الحوكمة في المؤسسات الحكومية.	4.39	%88	0.653
17	ينبغي تطوير مهارات المدققين في إعداد التقارير الخاصة وتوجيهها بشكل مباشر للإدارة العليا لدعم الشفافية والإبلاغ.	3.9	%78	0.690
	متوسط المتوسطات	**4.29**	**%85.67**	**0.715**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

بلغ أعلى وسط حسابي للمحور الثالث (4.40) وإنحراف معياري (0.629) وبنسبة مئوية (88%) الخاصة بضرورة مشاركة الجهات المهنية في تحسين قدرات المدققين الداخليين من خلال الدورات التدريبية وورش العمل لتفعيل التدقيق الداخلي الحكومي، فيما بلغ أقل وسط حسابي (3.9) وبإنحراف معياري (0.690) وبنسبة مئوية (78%) الذي يخص ضرورة تطوير مهارات المدققين في إعداد التقارير الخاصة وتوجيهها بشكل مباشر للإدارة العليا لدعم الشفافية والإبلاغ. وبلغ متوسط المتوسطات لآراء عينة الدراسة حول متطلبات تحقيق المستوى الرابع لنموذج القدرة (4.29) وإنحراف معياري (0.715) وبنسبة مئوية (85.67%).

المحور الرابع: التحسين المستمر للتدقيق الداخلي (المستوى الخامس):

تناول المحور الرابع عرض نتائج أراء عينة الدراسة حول تحقيق التحسين المستمر للتدقيق الداخلي بغرض تفعيله، وكانت كما موضحة في الجدول (12).

الجدول (12) نتائج التحليل الإحصائي لمحور التحسين المستمر للتدقيق الداخلي (المستوى الخامس)

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية للوسط	الانحراف المعياري
18	ضرورة دعم الإدارة العليا للمتطلبات التي ترفع من فاعلية أداء إدارة التدقيق الداخلي وتسهم في التحسين المستمر لها.	4.36	%87	0.647
19	ضرورة متابعة وتطوير التنسيق التكاملي بين المؤسسات الحكومية والمنظمات المهنية والمؤسسات الأكاديمية لمواكبة التوجهات الحديثة في دعم تطبيق الحوكمة وتنفيذ إدارة المخاطر.	4.34	%87	0.606
20	ضرورة متابعة أداء التدقيق الداخلي بشكل دوري من قبل الإدارة العليا ولجنة التدقيق بما يحقق فاعلية التدقيق الداخلي في ضمان تطبيق الحوكمة وتنفيذ إدارة المخاطر بنجاح.	4.34	%87	0.594
21	يسهم تعزيز ودعم فكرة العمل ضمن فرق عمل التدقيق الداخلي المتخصصة بأنشطة المؤسسة الحكومية في رفع كفاءة أداء المؤسسة.	4.31	%86	0.585
22	تسهم مشاركة ومناقشة نتائج عمل فرق التدقيق الداخلي مع كافة الجهات المختصة في تطوير أداء المؤسسة.	4.30	%86	0.619
23	تسهم فاعلية إدارة التدقيق الداخلي الحكومي في تحسين جودة الخدمات العامة المقدمة.	4.40	%88	0.554
24	تسهم فاعلية التدقيق الداخلي الحكومي في تعزيز أداء المؤسسة الحكومية على الاستجابة للتحديات المالية المستجدة.	4.39	%87.8	0.647
25	ضرورة التنسيق بين إدارة التدقيق الداخلي وديوان الرقابة المالية بما يحقق رقابة فاعلة لتطبيق الحوكمة وإدارة المخاطر.	4.63	%92	0.715
	متوسط المتوسطات	**4.38**	**%87.6**	**0.620**

المصدر: من إعداد الباحثينِ بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

تبين نتائج التحليل الإحصائي الخاصة بالمحور الرابع، أن أعلى وسط حسابي كان (4.63) وبانحراف معياري (0.715) وبنسبة مئوية (92%) والتي تمثل أراء عينة الدراسة حول ضرورة التنسيق بين إدارة التدقيق الداخلي وديوان الرقابة المالية بما يحقق رقابة فاعلة داعمة لتطبيق الحوكمة وتنفيذ إدارة المخاطر، في إطار التحسين المستمر لوظيفة التدقيق الداخلي. أما أقل وسط حسابي بلغ (4.3) وبإنحراف معياري (0.619) وبنسبة مئوية (86%) والمتمثلة بآراء العينة حول مشاركة ومناقشة نتائج عمل فرق التدقيق الداخلي مع كافة الجهات المختصة في تطوير أداء المؤسسة، وبلغ متوسط المتوسطات الخاص بهذا المحور (4.38) وبانحراف معياري (0.620) وبنسبة مئوية (87.6%) والتي تؤكد حاجة التدقيق الداخلي الحكومي للتحسين المستمر.

ثالثا: التحليل الإحصائي الوصفي لإدارة مخاطر المالية العامة في ظل الضغوط المالية:

تم التعبير عن المتغير الرئيس الثاني من خلال أربعة محاور رئيسية وبواقع خمسة وعشرون فقرة موزعة على تلك المحاور وكالاتي:

المحور الأول: الإطار التنظيمي لإدارة المخاطر:

تم التعبير عن هذا المحور من خلال ست فقرات فرعية وكانت نتائج إجابات أفراد العينة كما يلي:

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1): 332-357
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.17

الجدول (13) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الإطار التنظيمي لإدارة المخاطر

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	النسبة المئوية للوسط	الانحراف المعياري
1	ضرورة وجود وحدة إدارية متخصصة بإدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي ونشر ثقافة المخاطر وإيجاد نظام معلومات متكامل يتضمن السجلات وقواعد البيانات والكادر المؤهل.	4.45	%89	0.586
2	إعداد هيكل تنظيمي لإدارة المخاطر لتحديد لتحديد المسؤوليات والصلاحيات وفق إطار حوكمة فعال.	4.43	%89	0.659
3	ضرورة نشر ثقافة المخاطر وإيجاد نظام معلومات متكامل يتضمن السجلات وقواعد البيانات والكادر المؤهل.	4.39	%88	0.629
4	ضرورة أن يشمل عمل إدارة المخاطر كل أنشطة المؤسسة المعرضة للمخاطر (المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية).	4.37	%87	0.626
5	ضرورة فتح دورات تدريبية لموظفي إدارة المخاطر لاطلاعهم على فلسفة هذه الوحدة وأهدافها ومهامها والخبرات المطلوبة.	4.45	%89	0.636
6	تقسيم موظفي إدارة المخاطر لفرق عمل بحسب أنواع المخاطر ومهامها وفق مؤهلاتهم وفق سياسات وأطار الحوكمة المطبق.	4.27	%85	0.645
	متوسط المتوسطات	**4.39**	**%87.83**	**0.630**

المصدر: من إعداد الباحثينِ وفق نتائج التحليل الإحصائي.

لقد بلغ أعلى وسط حسابي (4.45) وبانحراف معياري (0.586) وبنسبة مئوية(89%) للفقرتين ضرورة تواجد وحدة إدارية مختصة بالمخاطر وإدارتها ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسات الحكومية و ضرورة فتح دورات تدريبية لموظفي إدارة المخاطر لاطلاعهم على فلسفة هذه الوحدة وأهدافها ومهامها والخبرات المطلوبة وهذا يعني تفتقر المؤسسات الحكومية لثقافة المخاطر ممل يؤكد ضرورة تواجدها، فيما كان أقل وسط حسابي (4.27) وبانحراف معياري (0.645) وبنسبة مئوية (85%)، والخاص بتقسيم موظفي إدارة المخاطر لفرق عمل بحسب أنواع المخاطر ومهامها وفق مؤهلاتهم وفق سياسات واطار الحوكمة المطبق.فيما بلغ متوسط المتوسطات (4.39) وبانحراف معياري (0.630) وبنسبة مئوية (87.83%) وهي نسبة عالية تمثل اتفاق آراء عينة الدراسة حول ضرورة تواجد وحدة أداريه مختصة بالمخاطر وما يخصها ومتابعتها ودراستها وتحليلها نظرا للظروف المتقلبة التي يتعرض لها الاقتصاد بشكل عام.

المحور الثاني: آليات إدارة مخاطر المالية العامة

تم التعبير عن هذا المحور من خلال خمس فقرات فرعية وكانت نتائج إجابات أفراد العينة كما يلي:

الجدول (14) نتائج التحليل الإحصائي لآليات إدارة مخاطر المالية العامة

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	النسبة المئوية للوسط	الانحراف المعياري
7	ضرورة قيام إدارة المخاطر بدراسة البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة وتحديد المخاطر المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة.	4.46	%89	0.721
8	ضرورة تحليل المخاطر المالية وتقسيمها وفق درجة تأثيرها وإمكانية حدوثها وقياس تأثيرها وفق مقاييس مالية وإحصائية وخضوعها للتدقيق قبل إدارة التدقيق الداخلي.	4.40	%88	0.631
9	تقديم المعلومات من خلال تقارير مختصة تخضع للتدقيق من قبل إدارة التدقيق الداخلي.	4.34	%87	0.596

10	ضرورة أن يتولى مجلس الإدارة مسؤولية اتخاذ قرار الاستجابة للمخاطر المالية التي تواجه المؤسسة.	4.34	%87	0.619
11	ضرورة قيام إدارة التدقيق الداخلي بمتابعة والتأكد من سلامة وملائمة التدابير المتخذة من قبل إدارة المخاطر.	4.33	%86	0.590
	متوسط المتوسطات	**4.374**	**%87.4**	**0.631**

المصدر: من إعداد الباحثينِ وفق نتائج التحليل الإحصائي.

تشير نتائج التحليل الى أن أعلى وسط حسابي من بين فقرات آليات إدارة مخاطر المالية العامة قد بلغ (4.46) وبانحراف معياري (0.721) وبنسبة مئوية (93.4%) والتي مثلت أراء عينة الدراسة حول ضرورة قيام إدارة المخاطر بدراسة البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة وتحديد المخاطر المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة، أما أقل وسط حسابي فقد بلغ (4.33) وبانحراف معياري (0.590) وبنسبة مئوية (86%) والخاصة بضرورة قيام إدارة التدقيق الداخلي بمتابعة والتأكد من سلامة وملائمة التدابير المتخذة من قبل إدارة المخاطر. فيما بلغ متوسط المتوسطات لآليات إدارة المخاطر المالية العامة (4.374) وبانحراف معياري (0.631) وبنسبة مئوية (87.4%) والتي تمثل ضرورة توفير اليات لتنفيذ ادارة المخاطر.

المحور الثالث: الضغوط المالية في المؤسسات الحكومية:

تم التعبير عن هذا المحور من خلال أربع فقرات فرعية وكانت نتائج إجابات أفراد العينة كما يلي:

الجدول (15) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الضغوط المالية في المؤسسات الحكومية

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	النسبة المئوية للوسط	الانحراف المعياري
12	تفعيل دور التدقيق الداخلي في متابعة واقع المؤسسة الداخلي والخارجي وتجهيز إدارة المخاطر بالتقارير اللازمة.	4.33	%87	0.616
13	ضرورة تطوير الدليل المحاسبي الحكومي ليواكب التطورات التي تحدث في بيئة الأعمال ليشمل بنود خاصة بالحالات الطارئة والمخاطر المالية.	4.39	%88	0.604
14	ضرورة تطوير أداء إدارة التخطيط في وضع الخطط وتحليل الاحتياجات المالية ومدى ملازمتها لسياسة المؤسسة ورؤيتها.	4.34	%87	0.619
15	حاجة المؤسسات الحكومية لدراسة مصادر الضغوط المالية بدقة من قبل مختصين لتمكينها من تحديد الأليات المناسبة لمواجهتها.	4.43	%88	0.586
	متوسط المتوسطات	**4.373**	**%87.5**	**0.606**

المصدر: من إعداد الباحثينِ وفق نتائج التحليل الإحصائي.

وفقا لنتائج التحليل فقد بلغ أعلى وسط حسابي (4.43) وبانحراف معياري (0.586) وبنسبة مئوية بلغت (88%) والتي تمثل أراء عينة الدراسة حول حاجة المؤسسات الحكومية لدراسة مصادر الضغوط المالية بدقة من قبل مختصين لتمكينها من تحديد الأليات المناسبة لمواجهتها، فيما بلغ أقل وسط حسابي (4.33) وبانحراف معياري (0.616) وبنسبة مئوية بلغت (87%) والتي تخص تفعيل دور التدقيق الداخلي في متابعة واقع المؤسسة الداخلي والخارجي وتجهيز إدارة المخاطر بالتقارير اللازمة. فيما بلغ متوسط المتوسطات (4.373) وبإنحراف معياري (0.606) وبنسبة مئوية (87.5%) وتشير هذه النسبة الى اتفاق آراء عينة الدراسة حول حاجة المؤسسات الحكومية للاهتمام بدراسة الضغوط المالية إداريا من خلال تخصيص وحدة إدارية مختصة بهذا الخصوص وبمشاركة الإدارات الأخرى ويعود ذلك لتعرض هذه المؤسسات للضغوط المالية بمسبباتها المختلفة.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1): 332-357
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.17

المحور الرابع: آليات التعامل مع الضغوط المالية:

تم التعبير عن هذا المحور من خلال عشر فقرات فرعية وكانت نتائج إجابات أفراد العينة كما يلي:

الجدول (16) نتائج التحليل الإحصائي لآليات التعامل مع الضغوط المالية

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	النسبة المئوية للوسط	الانحراف المعياري
16	ضرورة تفعيل إدارة التدقيق الداخلي وآليات الحوكمة بشكل فعال للسيطرة على الأنفاق الحكومي وتحقيق كفاءته.	4.48	%89	0.587
17	ضرورة توفير خطط بديلة تعدها إدارة المخاطر لمواجهة الحالات الطارئة والتي قد تشكل ضغوطا مالية على المؤسسة.	4.39	%87.8	0.578
18	ضرورة امتلاك المؤسسة الحكومية إجراءات خاصة لتوفير السيولة اللازمة لمواجهة الضغوط المالية.	4.42	%88	0.633
19	دعم وإيجاد مصادر الإيراد الأخرى التي تدعم الموازنة في تمويل الأنفاق في ظل الظروف الطارئة.	4.37	%87	0.674
20	ضرورة تطوير الخطط والأليات المناسبة في مواجهة الضغوط والقائمة والمحتملة والحد من أثارها.	4.3	%87	0.650
21	تسهم فاعلية التدقيق الداخلي الحكومي في تطبيق ممارسات رقابية مرنة تتماشى مع التغييرات والظروف الطارئة.	4.31	%86	0.660
22	تسهم فاعلية التدقيق الداخلي الحكومي في حماية الأموال العامة من سوء الاستخدام من خلال متابعة تنفيذ القوانين والسياسات ورفع كفاءة الأنفاق الحكومي.	4.48	%89	0.561
23	يضمن فاعلية التدقيق الداخلي مدى ملائمة الموازنة المالية مع أهداف المؤسسة الحكومية.	4.39	%87.8	0.676
24	تساعد فاعلية التدقيق الداخلي في كفاءة وقدرة فريق عمل قياس وتحليل المخاطر المالية والتأكد من سلامة الإجراءات المتخذة من قبلهم وإبلاغ الإدارة العليا بمدى ملازمتها لهذا الغرض.	4.34	%87	0.667
25	تساعد فاعلية التدقيق الداخلي في نجاح اختيار السياسة الملائمة للاستجابة للمخاطر المالية من خلال تقديم الاستشارات حول وضع المؤسسة ودراسة البيئة المحيطة بها.	4.36	%87	0.598
	متوسط المتوسطات	**4.384**	**%87.56**	**0.628**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

تشير النتائج أعلاه الى إن اعلى وسط حسابي بلغ (4.48) وبانحراف معياري (0.561)و(0.587)على التوالي وبنسبة مئوية (89%) وهي تمثل آراء أفراد عينة الدراسة حول الفقرتين مساهمة فاعلية التدقيق الداخلي الحكومي في حماية الأموال العامة من سوء الاستخدام من خلال متابعة تنفيذ القوانين والسياسات ورفع كفاءة الأنفاق الحكومي و ضرورة تفعيل إدارة التدقيق الداخلي وآليات الحوكمة بشكل فعال للسيطرة على الأنفاق الحكومي وتحقيق كفاءته، فيما بلغ أقل وسط حسابي (4.31) وبانحراف معياري (0.660) وبنسبة مئوية (86%) والخاصة بمساهمة فاعلية التدقيق الداخلي الحكومي في تطبيق ممارسات رقابية مرنة تتماشى مع التغييرات والظروف الطارئة، فيما بلغ متوسط المتوسطات للمحور ككل (4.384) وبإنحراف معياري (0.628) وبنسبة مئوية (87.56%) وتمثل اتفاق آراء عينة البحث حول آليات التعامل مع الضغوط المالية التي تتعرض لها المؤسسات الحكومية.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1): 332-357
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.17

رابعا: اختبار علاقة وتأثير تفعيل التدقيق الداخلي باستخدام نموذج القدرة في إدارة مخاطر المالية العامة في ظل الضغوط المالية:

يتناول هذا المحور تحليل واختبار العلاقة المباشرة بين المتغير المستقل (تفعيل التدقيق الداخلي الحكومي باستخدام نموذج القدرة) وبين المتغير التابع (إدارة مخاطر المالية العامة في ظل الضغوط المالية) من خلال توظيف أدوات التحليل الإحصائي الاستدلالي باستخدام كل من تحليل معامل ارتباط بيرسون ونموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضية البحث التي تنص على (هناك **علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لتفعيل التدقيق الداخلي الحكومي باستخدام نموذج القدرة في إدارة مخاطر المالية العامة في ظل الضغوط المالية**). والآتي خطوات اختبار فرضية البحث:

1. **تحليل معامل الارتباط:** بغرض تحديد واختبار نوع ودرجة الارتباط بين تفعيل التدقيق الداخلي الحكومي باستخدام نموذج القدرة كمتغير مستقل وبين إدارة مخاطر المالية العامة في ظل الضغوط المالية كمتغير تابع، حيث تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لهذا الغرض وكانت نتائج التحليل كما موضحة في الجدول الاتي:

الجدول (17) تحليل معامل الارتباط بين المتغيرين

Correlations			
		تفعيل	مخاطر
تفعيل	Pearson Correlation	1	.694**
	Sig. (2-tailed)		0.000
مخاطر	Pearson Correlation	.694**	1
	Sig. (2-tailed)	0.000	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر: من إعداد الباحثينِ بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من خلال الجدول أعلاه الى أن هناك علاقة ارتباط طردية بين تفعيل التدقيق الداخلي الحكومي باستخدام نموذج القدرة كمتغير مستقل وبين إدارة مخاطر المالية العامة في ظل الضغوط المالية كمتغير تابع بقيمة (0.694) وبمستوى معنوية بلغت (0.000) عند مستوى دلالة (0.01)، **مما يعني وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تفعيل التدقيق الداخلي الحكومي باستخدام نموذج القدرة وإدارة مخاطر المالية العامة في ظل الضغوط المالية.**

2. **تحليل معادلة الانحدار:** لمعرفة درجة تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع تم استخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط لهذا الغرض وكانت نتائج التحليل كما موضحة في الجداول أدناه:

الجدول (18) تحليل قيمة الارتباط في معادلة الانحدار لفرضية الدراسة

Model	R	R^2	Adjusted R^2	Std. Error of the Estimate
1	[a]694.	820.4	470.4	319980.
a. Predictors: (Constant), تفعيل				
b. Dependent Variable: مخاطر				

المصدر: من إعداد الباحثينِ بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح في إطار تحديد درجة تفسير متغير تفعيل التدقيق الداخلي باستخدام نموذج القدرة من التغير في متغير إدارة مخاطر المالية العامة في ظل الضغوط المالية من خلال استخدام معامل التحديد (R^2) والذي بلغ (0.482)، أي إن (48.2%) من التغير في إدارة مخاطر المالية العامة في ظل الضغوط المالية يفسرها تفعيل التدقيق الداخلي الحكومي باستخدام نموذج القدرة، فيما تفسر متغيرات

أخرى خارج النموذج الجزء المتبقي من التغيير في إدارة مخاطر المالية العامة في ظل الضغوط المالية.

أما فيما يتعلق بمدى جودة معادلة الانحدار (درجة معنوية نموذج الانحدار) فقد كانت النتائج كما موضحة في الجدول.

الجدول (19) نتائج جودة نموذج الانحدار لاختبار فرضية الدراسة

ANOVA[a]						
Model		**Sum of Squares**	**Df**	**Mean Square**	**F**	**Sig.**
1	**Regression**	6.096	1	6.096	59.539	.000[b]
	Residual	6.553	64	0.102		
	Total	12.649	65			
a. Dependent Variable: مخاطر						
b. Predictors: (Constant), تفعيل						

المصدر: من إعداد الباحثينِ بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من خلال الجدول (19) بأن معادلة الانحدار كانت معنوية وهذا ما أكدته نتائج الاختبار إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (59.539) عند مستوى معنوية (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05). مما يشير إلى أن نموذج الانحدار يتمتع بمعنوية إحصائية عالية تؤهله لأجراء الاختبار اللازم. فيما تشير نتائج معاملات معادلة الانحدار لنموذج اختبار الفرضية الدراسة كما موضحة في الجدول الاتي:

الجدول (20) معاملات معادلة الانحدار لاختبار فرضية الدراسة

Coefficients[a]						
Model		**Unstandardized Coefficients**		**Standardized Coefficients**	**t**	**Sig.**
		B	**Std. Error**	**Beta**		
1	**(Constant)**	1.257	4080.		0823.	30.00
	تفعيل	7180.	0930.	6940.	7.716	0.000
a. Dependent Variable: مخاطر						

المصدر: من إعداد الباحثينِ بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من خلال الجدول أعلاه الى إن قيمة معامل الانحدار(β1) قد بلغت (0.718) والتي تؤكد بان تفعيل التدقيق الداخلي الحكومي يؤثر في إدارة مخاطر المالية العامة في ظل الضغوط المالية بنسبة (71.8%) ويدعم ذلك قيمة (t) المحسوبة والبالغة (7.716) عند مستوى معنوية (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05). مما يعني قبول فرضية البحث التي مفادها هناك علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية بين تفعيل التدقيق الداخلي الحكومي باستخدام نموذج القدرة في إدارة مخاطر المالية العامة في ظل الضغوط المالية في المؤسسات الحكومية في محافظة دهوك.

خامسا: الاستنتاجات:

1. تتمكن المؤسسات الحكومية بواسطة نموذج القدرة تحديد مستوى نضج وفعالية أداء التدقيق الداخلي، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها ويتم بموجبها وضع خطة عمل رقابية لكل مستوى.

2. نظرا للتغييرات المستمرة في البيئة التي تتواجد فيها المؤسسات الحكومية فان التدقيق الداخلي يجب ان يتغير وفق متطلبات التغيير في بيئة عمله.
3. إن من بين اهم الاسباب التي ساهمت في تحديث ادوار التدقيق الداخلي هو حاجة الإدارة العليا المستمرة الى الاستشارات في الامور المالية والرقابية والتنظيمية وإضافة إلى حاجتها للتأكيدات الإضافية حول التنبؤ بالظروف المستقبلية وماهي المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها هذه المؤسسات لكي تستعد الإدارة لمواجهتها وتحدد الية التعامل معها.
4. تتعرض المؤسسات الحكومية حالها حال المؤسسات المالية ومؤسسات القطاع الخاص لضغوط مالية متنوعة الاسباب وينتج عنها مخاطر مالية.
5. تساهم إدارة المخاطر في تحسين أداء المؤسسات الحكومية من خلال تقديم معلومات حول أية ظروف غير إعتيادية للإدارة العليا والادارات الاخرى ذات العلاقة لإتخاذ التدابير اللازمة لدرء أية مخاطر يمكن ان تتعرض لها المؤسسة او تخفف من اثارها.
6. يتم إدارة المخاطر المالية من خلال دورة تنفيذ متسلسلة ومنتظمة ومستمرة تبدأ بدراسة البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة وتنتهي بمتابعة كيفية تنفيذ الفريق الخاص بالمخاطر المالية لمهامها وكيفية مواجهة المخاطر ومعالجتها.
7. يساهم تفعيل التدقيق الداخلي الحكومي بشكل كبير في إدارة مخاطر المالية العامة بتحقيق مستويات نموذج القدرة إذ يحقق التدقيق الداخلي دور فعال في تقديم الخدمات التأكيدية لإدارة المخاطر في مرحتلي تحديد المخاطر المالية وتحليل وقياس المخاطر المالية.
8. هناك علاقة ارتباط طردية بين تفعيل التدقيق الداخلي الحكومي باستخدام نموذج القدرة كمتغير مستقل وبين إدارة مخاطر المالية العامة في ظل الضغوط المالية كمتغير تابع بقيمة (0.694) وبمستوى معنوية بلغت (0.000) عند مستوى دلالة (0.01).
9. يؤثر تفعيل التدقيق الداخلي الحكومي في إدارة مخاطر المالية العامة في ظل الضغوط المالية بنسبة (71.8%) ويدعم ذلك قيمة (t) المحسوبة والبالغة (7.716) عند مستوى معنوية (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05).

سادسا: التوصيات:

1. توفير الدعم اللازم لتبني نموذج القدرة في المؤسسات الحكومية من قبل الإدارات العليا.
2. ضرورة توفير ثقافة تنظيمية داعمة لتطبيق نموذج القدرة من حيث الالتزام بأخلاقيات المهنة والقيم والعلاقات المشتركة بين المدققين وبقية الإدارات الداخلية والجهات المهنية الخارجية.
3. تمر المؤسسات الحكومية بضغوط أعمال متنوعة ومن أهمها الضغوط المالية وينتج عنها من مخاطر مما يستدعي وجود وحدة إدارية متخصصة بإدارة المخاطر.
4. إعداد هيكل تنظيمي داخلي خاص بإدارة المخاطر (وفق الإطار المقترح الخاص بإدارة المخاطر) يتضمن نظام معلومات متكامل من السجلات وقواعد البيانات، وكادر وظيفي مؤهل علمياً وعملياً يناسب موارد المؤسسة وإمكانياتها وطبيعة نشاطها وقادر على فهم البيئة المحيطة.
5. ضرورة تحديث الدليل المحاسبي ليواكب التطورات التي تحدث في بيئة الأعمال ليشمل بنود خاصة بالحالات الطارئة والمخاطر المالية.
6. ضرورة وضع ضوابط إدارية ورقابية فعالة للتحكم في الأنفاق الحكومي وتحقيق كفاءته.
7. تحتاج متغيرات البحث الى المزيد من الدراسات المستقبلية، يقترح الباحثان مجموعة أفكار لابحاث مستقبلية:

- دراسات حول أفضل الممارسات في مجال إدارة مخاطر المالية العامة ودور التدقيق الداخلي في تطبيق هذه الممارسات.
- دراسة العلاقة بين التدقيق الداخلي الحكومي وتحليل آثار الضغوط المالية وقياسها كمياً.
- دور الجهات الرقابية الخارجية في تبني نموذج القدرة كأدة لتفعيل التدقيق الداخلي الحكومي.

المصادر:

اولا: المصادر باللغة العربية

1. دليل الادارة الاستراتيجية للجهاز الاعلى للرقابة والتنمية/ مبادرة تنمية انتوساي IDI ، https://www.scribd.com/document/513005913 2020
2. التراس، احمد محمد، المراجعة الداخلية في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية، الجزء الأول، الطبعة الأولى معهد الإدارة العامة، مركز البحوث والدراسات، المملكة العربية السعودية، 2019.
3. الجوهر، كريمة علي كاظم، البلداوي، شاكر عبد الكريم هادي، عبد، احسان ذياب حمودي، احمد جاسم، الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة وفقا للمعايير الدولية والتشريعات المحلية، مكتب الجزيرة للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، بغداد، العراق، 2017.
4. الرمحي، زاهر عطا، الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير الدولية، الطبعة الاولى، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017.
5. ال مفتاح، فاطمة والخريف، سعد عبد الله ابراهيم، اساليب اتخاذ القرارات اثناء الازمات/ دراسة ميدانية على عينة من القيادات الادارية بجامعة الملك سعود، المجلة العربية للإدارة، مجلد (44)، العدد (2)، المملكة العربية السعودية،2024.
6. بلواضح، عبد العزيز، أساليب إدارة المخاطر المالية ومعوقات استدامة المالية العامة في الجزائر، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، العدد (2) المجلد (6) ،2020.
7. بوربيع، جمال، القيادة واتخاذ القرار اثناء الكوارث، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد (13) ،2014.
8. حولي، محمد، طحطوح، مسعود، مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد (6)، العدد (1) جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2021.
9. درويش، عبد الناصر محمد سيد، دور انشطة المراجعة الداخلية في تفعيل ادارة المخاطر في شركات التأمين المصرية/ دراسة ميدانية، مجلة المحاسبة والمراجعة، مجلد (1)، العدد (2)، 2012.
10. سايح، نوال، مهملي، الوزناجي، بودرامة، مصطفى، التوجه الحديث للتدقيق الداخلي في ظل مستجدات الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية/دراسة حالة مجموعة من الشركات الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلد (13)، عدد (3) ،2020.
11. شعباني، مجيد، شعباني، وداد، ادارة الازمات المالية وفق نظم المعلومات المحاسبية، Revue d'Economie et de Statistique Appliquée، ISSN: 1112-234X، 2014.
12. قواسيمة، هيبة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية/دراسة عينة من البنوك لولاية سكيكدة، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد (7) ،2017.

13.لخضر، أوصيف، طبيعة العلاقة بين جودة التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات ادارة المخاطر والرقابة الداخلية في ظل المعيار رقم (2100) طبيعة العمل، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، عدد (17) ،2017.

14.مكيد، علي، خليفة، احلام، دور الادارة المالية في معالجة الازمات في المؤسسات الاقتصادية/دراسة حالة فرع انتيوبيدكال بالمدية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد (6) 2016.

15.بن شرودة، الحادة، إثر التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولي، جامعة الوادي، رسالة ماجستير، الجزائر، 2016.

16.بوخروبة، الغالي، دور المدقق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في البنوك/دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، 2015.

17.شدري، معاذ معمر، التقارير المالية للمراجع واثارها على اتخاذ القرارات في ظل الازمات المالية العالمية/حالة تقرير المراجع حول سونلغاز، جامعة احمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، اطروحة دكتوراه،2015.

18.شيبان، مسعود، دور التدقيق الداخلي في دعم حوكمة المؤسسات /دراسة حالة مؤسسة الحبوب والبقول الجافة ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير /جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، رسالة ماجستير، الجزائر، 2016.

19.الغرباني، عبد القادر، دور التدقيق الداخلي في ادارة ازمات الشركات/دراسة حالة مؤسسة ميناء وهران، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، رسالة ماجستير، الجزائر، 2017.

20.محمد علي، الريح حسن، الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تطوير الاداء المهني للمراجعين الداخليين وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير، 2018.

21.مصطفاوي، نعيمة، دور التدقيق الداخلي في تعزيز المساءلة والشفافية وتحسين الاداء الحكومي /دراسة ميدانية على مستوى ولاية تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، رسالة ماجستير،2022.

ثانيا: المصادر باللغة الانجليزية

1. Babarinde, Solomon Adejare, Ojo, Afolabi Ayotunde, Omoyele, Olufemi Samuel and Aigbedion, Tina Imoiseme, Impact of gender balance practices on employee performance in selected governmental organizations: Nigerian experience, Academy of Strategic Management Journal, Vol.(21),2022.
2. Boniface, Okanga, Financial Risks Management in Public Sector Organizations, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.7, No.1, 2016.
3. Bruce.C.. Sloan,.CA, Supplemental Guidance: Value proposition of internal auditing the internal audit capability model, https://kipdf.com/supplemental-guidance-value-proposition-of-internal-auditing-and-the-internal-au_5aaeeec41723dd6a2a5cc62f.html 2012

4. Bunker, Russell, A new era Emerging trends in internal audit for 2021, published on www.theiia.org,2021.
5. Hagen, Jürgen von and Chen, Yao, Fiscal Risk and Public Sector Balance Sheets, Journal of University of Bonn, 2018.
6. Hastuti, Sari, Rida Perwita and Sri, Tannar, Oryza, the determinant of Audit Quality Based on Internal Audit Capability Model (IACM), International Seminar of Research Month Science and Technology for People Empowerment Volume 2018.
7. IIA.ConsultancyEngagement, https://www.journalofaccountancy.com/topics/auditing/performing-an-advisory-engagement.html2020
8. IMF, Analyzing and Managing Fiscal Risks Best Practices, https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2016/050416.pdf 2016
9. Inan, G. Gurkan and Bititci, Umit S., Understanding organizational capabilities and dynamic capabilities in the context of micro enterprises: a research agenda, 4th International Conference on Leadership, Technology, Innovation and Business Management, Procedia - Social and Behavioral Sciences 210 (2015).
10. MacRae, Elizabeth and Gils, Diane va n, Nine Elements Required for Internal Audit Effectiveness in the Public Sector a Global Assessment Based on The IIA's 2010 Global Internal Audit Survey, Published by The Institute of Internal Auditors Research Foundation, https://www.academia.edu/24896372/nine_element_require_for_an_internal_audit_effectiveness 2014
11. OECD, Best Practices for Managing Fiscal Risks Lessons from case studies of selected OECD countries and next steps post COVID-19, https://one.oecd.org/document/GOV/PGC/SBO/en/pdf 2020.
12. OFORI, Collins Frimpong and LU, Li, The Evaluation of Internal Audit Functions for Effective Public Sector Administration. A Survey of Accra Metropolitan Assembly, Ghana, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences Vol. 8, No.2, April 2018.
13. Ojo, Abu, Internal Audit and Risk Management in Nigeria's Public Sector, International Journal of Business & Law Research 7(2):1-15, April-June, 2019.
14. Rensburg, Jo Janse Van, Internal Audit Capability: A public sector case study, Master theses, University of Pretoria ,2014
15. Suhanda, Darta, Internal Audit Capability in Public Sectors: A Study into the Indonesian Directorate General of Taxes, The Hague, The Netherlands, master theses, 2018.

16. The Institute of Internal Auditors Research Foundation (IIARF), Internal Audit Capability Model (IA-CM) For the Public Sector, 2nd edition ,2010 https://www.theiia.org/en/promotions/bookstore/IA-CM/.
17. www.arabosi.org .
18. www.imf.org.